رؤية مستقبلية

انطلاقا مما آلت إليه قضية اللاجئين الفلسطينيين ومجمل القضية الوطنية ، وخاصة بعد تولي الليكود اليميني المتطرف مقاليد الحكم في إسرائيل وتأكيده لسياساته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني ولاءاته المعبرة عن الفكر الصهيوني التلمودي ، ونظرا لما تلقاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من توافق إسرائيلي عام وما تتعرض له من سياسات للتصفية عن طريق التوطين والتجنيس والتهجير وغطاء إعادة التأهيل وتحسين مستوى المعيشة والتنمية ، وإذ يجري الاقتراب من مفاوضات ما يسمى " بالحل النهائي" أكدت الجبهة على ضرورة وقفة وطنية مسؤولة أمام هذه القضية ومجمل المسائل الوطنية ولهذا تقدمت الجبهة للمجلس الوطني في دورته المنعقدة في نيسان من عام 1996 ، ومن ثم في حزيران 1996 بمبادرة سياسية للحوار الوطني الفلسطيني الشامل من أجل توحيد الساحة الفلسطينية على أسس سياسية وديمقراطية تؤمن التمسك بالميثاق الوطني وتعيد الاعتبار للبرنامج الوطني وتنظيم العلاقات بين كافة القوى السياسية على أسس ديمقراطية تكفل التعددية وحرية التعبير والتنظيم وحل الخلافات بالطرق والوسائل الديمقراطية السلمية وتوفير مقومات القيادة الجماعية المؤتمنة على الثوابت الوطنية .

وقد أكدت الجبهة مجددا على رؤيتها هذه في مداخلتها / مذكرتها لجلسة الحوار الوطني المنعقدة في نابلس بتاريخ 1997/2/27 . وفي رؤيتها لبرنامج الخلاص المطلوب وطنيا تؤكد الجبهة على ضرورة مراجعة نهج التسوية وأسس وآليات التفاوض وإعادة بناء العملية التفاوضية على أسس مغايرة " وبحيث تكون قرارات الشرعية الدولية مرجعيتها

وأساس لأية تسوية وان يعاد الاعتبار للبعد العربي التفاوضي ضمن صيغة مشتركة تضمن استمرار ترابط المسارات والتنسيق الدائم بينها " وضرورة توفير مرجعية وطنية عليا تعمل بروح المؤسسة الجماعية المؤتمنة على احترام الثوابت والخطوط الحمراء التي يتفق عليها ، داعين لأن ينقل ملف القضية مجددا للأمم المتحدة وأن يجرى تحت إشرافها وبمشاركة دولية واسعة تستبعد التفرد الأمريكي[25]

وأبدت الجبهة استعدادها للوصول الى برنامج عمل مشترك في قضايا النضال لمواجهة الاحتلال على كافة الصعد ، مؤكدة فيما يتعلق بقضية اللاجئين على " التمسك بحقوق اللاجئين والنازحين على أساس قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين194 و 237 والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ورفض ومقاومة مخططات التوطين والتهجير ورفض المساس بوضع المخيمات والتصدي للمشاريع التي تستهدف تصفيتها والسعي من أجل استمرار عمل وكالة الغوث ومسؤولياتها الى حين حل هذه القضية حلا عادلا "[26]

وانطلاقا من إيمانها بأن الحلول السياسية الجذرية تتطلب تحركا شعبيا فاعلا ، أكدت الجبهة على ضرورة تفعيل مؤسسات م.ت.ف وقيامها بواجباتها تجاه جماهير الشتات وضرورة الإمساك بمتطلبات وحدة شعبنا ومراعاة خصوصيات تجمعاته المختلفة والحفاظ على وحدة الكيانية الوطنية وترسيخها وتفعيل التنسيق التضامني العربي والرأي العام العالمي الداعم لحقوق شعبنا على أساس الشرعية الدولية .

وتعتقد الجبهة أن النجاح في معركة حق العودة وتقرير المصير يستدعي خلق حركة جماهيرية شعبية واسعة تشمل كافة اللاجئين في

[25] من مداخلة الجبهة الشعبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل 27/ 2/ 1997 – وثيقة

[26] من مداخلة الجبهة الشعبية .... المصدر السابق.